بالاجزاء وتفصل اليها وليس المعلولات مما تنحل اليها العلة فذلك
يفضي الى ان يكون العلم باحد المتضايفين المشهورين هو بعينه العلم بالمتضايف
الآخر ولا يخفى بعده فان قلت العلم بالعلة سبب للعلم بالمعلول كما هو
المشهور بخلاف سائر المتضايفين قلت لو سلم انه كذلك فلا نسلم
ان العلم بها عين العلم بالمعلول والمطلوب هاهنا ذلك لانا نريد ان نحقق علم
الواجب بحيث لا يفضي الى كثرة في صفاته وذلك لا يحصل بمجرد الاستلزام
واعلم انهم ذكروا ان علم الواجب لغيره منطو في علمه بذاته وما سوا
كيفية الانطواء لانهم قالوا ان ذاته تعالى علة للممكنات وعلمه بذاته على
ما هي عليه منطو على علمه بالممكنات او من جملة احوال ذاته كونه مبدءا لها
فيتضمن علمه بذاته علمه بها وهذا مما لا يقنع به ذو فطانة لا يكون تلك
الممكنات ما سوى للواجب تعالى وحضور احد المتباينين لا ينطوي في حضور
الآخر ولو فرض ان بينهما اي نسبة من العلية وغيرها ولو صح ما ذكروه امكن
ان يقال ان من جملة احواله كونه مغايرا للممكنات وهو يعلم ذاته تعالى
مع جميع احواله فيتضمن علمه بذاته علمه بجميع ما سواه ثم انهم ذكروا ان
علمه تعالى حضوري والمعلوم في العلم الحضوري هو بعينه الصورة العلمية من غير

ان يكون هناك صورة اخرى فلا بد ان يكون للمعلوم وجود في الخارج
حتى يكون الصور العينية بعينها الصور العلمية ومن البين ان وجود العلة ليست
بعينه وجود المعلول حتى يكون صورتها العينية منطوية على صورته العينية
فالمخلص لهم من ذلك ان يلتجئوا الى ما ذكرناه سابقا من ان تلك
المعلومات معقولة بذواتها وهي باعتبار كونها علم الله تعالى متقدمة
عليها باعتبار كونها موجودات خارجية وهي باعتبار كونها مسبوقة
بالعلم والارادة وباعتبار وجودها الخارجي ليس مسبوقا بالعلم والارادة
باعتبار وجودها الخارجي منسوبة اليه بالاختيار لانها مسبوقة بالعلم الذي
تغاير لها بالاعتبار والارادة المتفرعة عنه وفيه ما اشرنا اليه هذا انما
رأينا ذكره في هذا المقام ولنا في تحقيق مذهبهم كلام آخر يعلو عن طور علم
الكلام وسيأتي عليها في رسالة مفردة ان وفقنا الله تعالى المنعام
فان قلت علم الواجب حضوري وحضور الشيء عند نفسه يستلزم
المغايرة بين الشيء ونفسه والتغاير الاعتباري يستلزم ان لا يكون
ذات الواجب من حيث هي من غير اعتبار قيد زائد عالما بنفسه بل يكون
مع اعتبار قيد عالما بذاته من حيث هي او يكون من حيث هي عالما بذاته

Copyright © King Saud University